مراجعة نقديَّة لمحددات ثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة المصريَّة عبر القرون "حالة سيناء"

A critical review of the culture determinants of the Egyptian women political participation through the centuries "Sinai Case

أمينة محمد بيومي*
ama24@fayoum.edu.eg

ملخص:

تستهدف الدِّراسة الرَّاهنة الكشف عن الأبعاد البنائيَّة والثقافيَّة التي شكَّلت للمرأة المصـــريَّة إطارًا لطبيعة الأدوار التي تقوم بها في مجتمعها مســـتبعدة فيه دورها السياسيّ. وقد يرجع ذلك إلى سيادة الفكر الذكوريّ والطبيعة الفوقيَّة، التي تتصدر السياسات العامَّة للنخب الحاكمة من القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن الواحد والعشـرين وطبيعة نظام الحكم على مدار سـتين عامًا من القرن العشـرين كانت تمارِس فيها النخبُ أنماطًا ســياســيَّة تمنع أو تمنح ممارســة الديمقراطيَّة بشـروطها الملزِمة والملزَمة ومردودها السـلبيّ في انحسـار مسـاحة الديمقراطيَّة الممنوحة وأثرها في تهميش فئات اجتماعيَّة؛ الأمر الذي يعكس حالةً مجتمعيَّة تمارس فيها أســـاليبُ قســـريةٌ قائمةٌ على التمييز والفروق تبعًا للنَّوع والطبقة والانتماء القبليّ والعقائديّ، وتحصـد المرأة جميع أنماط عمليات اللاتكافؤ لموقعها

* أســـتاذ علم الاجتماع، وكيل كلية الآداب للدراســـات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية الأسبق – جامعة الفيوم.

على قمة التهميش المجتمعي. وتطرح الدِّراسة الآنيَّة تساؤلها الرئيسي: ما محددات ثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة السيناويَّة؟ وما المعوقات التي تجابهها في ضوء التركيبة الثقافيَّة لسيناء؟ وقد استخدمت الدِّراسة الأسلوب الوصفي التحليلي للكشف عن الأبعاد المجتمعيَّة التي تشكِّل المكون الثقافيّ للمرأة في المجتمع السيناويّ وتحليلها في ضوء مفاهيم ومقولات الاتجاه النقديّ.

الكلمات المفتاحية: المرأة المصريَّة – سيناء – ثقافة المشاركة السياسيَّة

Abstract:

The current study aims to reveal the structural and cultural dimensions that formed the Egyptian woman as a framework for the nature of the roles she plays in her society, excluding her political role. This may be due to the dominance of masculine thought and the supremacist nature, which was at the fore in the public policies of the ruling elites from the nineteenth century until the early twenty-first century, and the nature of the system of government over the sixty years of the twentieth century in which the elites practiced political patterns that prevented or granted the practice of democracy with its binding and binding conditions and its returns. The negative impact on the declining space of granted democracy and its impact on marginalizing social groups; This reflects a societal situation in which coercive methods are practiced based on discrimination and differences according to gender, class, tribal and ideological affiliation, and women reap all types of inequality processes for their position at the top of social marginalization. The current study raises its main

question: What are the determinants of the culture of Sinai women's political participation? And what are the obstacles it faces in light of the cultural structure of Sinai? The study used the descriptive analytical method to reveal the societal dimensions that constitute the cultural component of women in Sinai society and analyzed them in the light of the concepts and statements of the critical trend .

Keywords: Egyptian women - Sinai - culture of political participation

توطئــة:

تأتي أهمية الدِّراسة الرَّاهنة مع ما يختبره المجتمع المصري آنيًّا من تناقضات وصراعات قد عكستها اضطرابات الأوضاع الإقليميَّة والعالميَّة، ويبدو صداها فيما يحدث الآن من "حرب دوليَّة" على أرض سيناء – معبر الأديان السماويَّة وملجأ الرسل والأنبياء؛ لتدشين نماذج لهُويَّة ملامحها "مطموسة" وتوجهاتها القِيمِية "تبعية" لأصحاب الفكر الأصولي والجهادي؛ لتحقيق أهداف ومصالح قوى دوليَّة باتت في الأفق تتشكَّل في الوطن العربيّ وبعدها الدوليّ، ترنو إلى إعادة الفكر الإمبريالي بنمطه العصريّ في صور متعددة منها العقائدي وتياراته السلفيَّة والشيعيَّة وأخرى لأصحاب المنهج الأصوليّ وتختص بها الجماعات الجهاديَّة وأصحاب الرَّايات السوداء إلى جانب النمط الاستيطانيّ لتحقيق أجندة أمريكيَّة من ثمانينيات القرن الماضي.

لقد ساهمت مجموعة من الأبعاد الذاتيَّة والموضوعيَّة في جعل سيناء منطقة حدوديَّة ملتهبة تختصُّ بها بيئتها البدويَّة القَبَلِيَّة وأيديولوجيتها الفكريَّة المتجذرة دوليًّا على حدود سيناء، ويأتي قصور السياسات ممثلًا في المناحي الاقتصاديَّة والاستثماريَّة التنمويَّة ومحددات اتفاقية كامب ديفيد. قد توافقت تلك الأبعاد في خلق مُناخ لإنتاج الفكر المتطرف بقوالبه الثقافيَّة التقليدية التي تغيب معها منظومة الحقوق والواجبات والأهم قيم "الانتماء والولاء" ومقوماتها ومستوياتها تجاه الوطن والتي تحددها مكتسبات المواطنة ودرجاتها التي يتمتع بها مواطنو سيناء؛ الأمر الذي دعانا للبحث في البنية الثقافيَّة ومنظومتها وأبعادها المجتمعيَّة التي شكَّلتها؛ للكشف عن مؤشراتها ومحدداتها لثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة السيناويَّة والتي تعدُّ جزءًا من معطيات السياق التاريخي للمرأة المصريَّة وما عانته من مستويات للعزل السياسيّ عبر المراحل التاريخيَّة، نال من عقيدتها السياسيَّة، وحال دون اشتراكها في الحياة العامَّة بروافدها ومستوياتها التي تناولت عمليات صنع القرار والمشاركة السياسيَّة بجميع أنماطها.

إن التناول لقضية "**ثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة المصريَّة**" لأمر يتعلق بسياقها التاريخي الذي حدد لنا أربع إشكاليات ترتبط بمنظومة الثَّقافة السياسيَّة السائدة بصفة عامَّة. قد اختصت **الإشكاليَّة الأولى** بطرح سلفيَّة الثَّقافة السياسيَّة المصريَّة وعلاقتها بالأدوار المجتمعيَّة للمرأة المصريَّة، التي تعانقت مع **الإشكاليَّة الثانية** الخاصة باستيراد الثَّقافة السياسيَّة الغربيَّة والتي ساهمت في بروز سيناريو **الإشكاليَّة الثالثة** المرتبطة بطبيعة التحولات في المنظومة الثقافيَّة؛ لتطرح

الإشكاليَّة الرابعة فكر التجديد في الثَّقافة السياسيَّة المصريَّة وعلاقتها بتمكين المرأة من أداء أدوارها المجتمعيَّة.

وتقتصر تلك **الإشكاليات** – عند تحليلها – على الفكر "الأصوليّ، والغربيّ" في تناولها لقضايا المرأة، أو بمعنى أكثر دقة "لدور المرأة" ولم يتناول –الاختلاف الأيديولوجيّ بين الفكرين– البناء الفوقي فقط المختصّ بالمنظومة الثقافيَّة السائدة ولكنه أكد على المضمون البنائي لقضايا تمكين المرأة؛ الأمر الذي أوضحه إغفال الفكر الأصوليّ لحق المرأة في ممارسة دورها كإنسان وقصره على أدائها النوعي. أما الفكر الغربيّ المُعدّ ضمن الطبقات الأركيولوجيَّة لمكوِّن الثَّقافة المصريَّة، فقد اعتمد في تأثيره الثقافيّ على سياقه التاريخي وأطره الفلسفيَّة لنظم حكمه وطبيعة النظام الدَّوليّ والذي **أختص بثلاثة أنماط كشف الأول** عن مرحلة **الغزو الثقافيّ**، وأرتبط **الثاني بالاحتكاك الثقافيّ** وقد أظهر صراعًا في الحالة الأولى واستدماجًا ثقافيًّا في الحالة الثانية، وكلا الحالتين اعترتهما آثار سلبيَّة وإيجابيَّة على وضع المرأة لاختلاف الأطر الثقافيَّة ومحدداتها للحقوق والواجبات؛ ولذا جاءت عصور سادت فيها سطوة المرأة على الحياة السياسيَّة والثقافيَّة، وعصور أخرى سادها انهيار لمكانتها المجتمعيَّة التي ارتبطت بها حالات الاستغلال واللامساواة والتي أسفرت عنها تلك المراحل التاريخيَّة؛ الأمر الذي دعا إلى الاهتمام بدراسة ثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة المصريَّة، من خلال ما عانته عبر سياقها التاريخيّ من مستويات للقهر الاجتماعيّ والسياسيّ، دون اشتراكها في الحياة السياسيَّة بروافدها ومستوياتها، التي تتناول المشاركة السياسيَّة، وعمليات صنع القرار وغيرها من آليَّات العمل السياسيّ؛ فهناك عوامل بنائيَّة وثقافيَّة أخرى حددت للمرأة نوعيَّة

الأدوار التي تقوم بها في المجتمع مستبعدة دورها السياسيّ والإنتاجي. وقد يرجع ذلك إلى الطبيعة الفوقيَّة التي تتصدر السياسات العامَّة للنخبة الحاكمة والتنظيمات الحزبية.

ويحاكي النمط الثالث "الهيمنة الثقافيَّة"؛ الأمر الذي يتجلى بوضوح في الآونة الأخيرة عندما برز الخطاب العالمي المعني بعولمة قضايا المرأة ضمن حث دول الأطراف على دمج مكونها في خططتهم التنمويَّة وخريطة سياساتهم الإجرائية؛ باعتبارها قوة فاعلة في حركة التنمية الشاملة للمجتمع؛ لتعكس الإشكاليَّة الثالثة أثر النظام الدَّوليّ العالميّ وهيمنته على مقدَّرات الشُّعوب النَّامية ودولها في فرض أطره الأيديولوجية لخدمة مصالحه وتحقيق السيطرة والاستغلال لتلك الشعوب؛ لتوثق **الإشكاليَّة الرابعة** الخطوة السابقة والمرتبطة بطرح فكر التجديد للمنظومة الثقافيَّة المصريَّة والخاصة بالمرأة بشكل عام من خلال الاستجابة للمطلب العالميّ في إنشاء منظمة أو مجلس لشئون المرأة كآليَّة استشارية ترصد أوضاع عدم المساواة والاستغلال لها ضمن رصد التحديات التي تجابهها للقضاء عليها؛ لتستطيع المرأة أن تنهضَ بنفسها؛ لوعيها بمصالحها.

وقد مثَّلت هذه الإشكاليَّات مبررًا علميًّا دفعنا لإجراء الدِّراسة الرَّاهنة بوصفها محاولة نقديَّة لفهم محددات المشاركة السياسيَّة ومضمونها الثقافي للمرأة عبر القرون؛ لتحليل ملامح أزمة البنية الثقافيَّة في سيناء في ضوء أبعادها الذاتية والموضوعيَّة التي تعد تحديات تجابهها المرأة المصريَّة؛ الأمر الذي يطرح أهمية الموضوع ضمن قضاياه العلميَّة والمجتمعيَّة التي تعدُّ دواعي أساسية يؤخذ بها في تحليل إشكاليَّة وضع المرأة السيناويَّة.

أولًا: دواعٍ أساسية:

- همَّش الدور السياسي للمرأة المصريَّة الريفيَّة والبدويَّة بشكل عام والمرأة السيناويَّة خاصة في جُل الدِّراسات الاجتماعيَّة، في المقابل تدفقت الدِّراسات التي جعلت المرأة موضوعًا لها منذ أوائل الثمانينيات وانصب اهتمامها على الأدوار التقليديَّة للمرأة كدورها الاقتصادي وأدوارها في الأسرة، وغيبت المرأة في القطاع الريفي والبدوي للبناء السياسيّ الرسمي وغير الرسمي.
- يعد تناول أوضاع المرأة السيناويَّة بالدِّراسة والتحليل ضرورة علميَّة لواضعي سياسات التنمية؛ للأخذ بدلالاتها عند التخطيط وتنفيذ السياسات التنمويَّة العام منها والسياسي بوجه خاص، ويأتي ذلك مع تصاعد الاهتمام الشعبي والقيادة السياسيَّة بتنمية إقليم سيناء واعتبارها مرتكزًا حضاريًّا.
- مع تصاعد الاضطرابات التي يشهدها الوطن العربيّ وما يعانيه من تنامٍ للحركات الأصوليَّة ونهجها للعنف الدَّموي الذي يخدم أيديولوجيتها السياسيَّة؛ لفرض نُظم حكم تصبح آليَّات تنفيذ لخريطة تقسيم الوطن العربيّ بما يخدم مصالح غربيَّة وإقليميَّة بات من الأهمية رصد الأبعاد المجتمعيَّة للحفاظ على الهُويَّة المصريَّة والتي تعد المرأة أهمَّ مقوماتها وأسسها في بناء الشخصية المصريَّة ضمن دعم مكونها الثقافيّ وتمكينها من آليَّات بنائيَّة تسهم في رفع وعيها السياسي وزيادة قدرتها الفاعلة في المشاركة السياسيَّة.
- يعدُّ المجتمع السيناويّ صورة مصغرة للمجتمع المصري بتركيبته الأركيولوجية وسياقه التاريخي الذي ارتسم ملامح خريطته السياسيَّة وحدد طبيعة منظومته الثقافيَّة ولكن ما يختص به المجتمع السينائي هو بعده عن العاصمة؛ الأمر

الذي جعله محتفظًا بثقافته المختلطة وتواصله مع جذورها جعلها المصدر التشريعي له والذي دعمه غياب السياسات التنمويَّة في سيناء مما أسهم في وجود ظواهر سلبيَّة؛ ومنها زيادة معدلات البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد إلى جانب تفاقم مشكلات استخراج وثيقة الهُويَّة المصريَّة وغيرها من سلبيات الأداء السياسي وتجذر المجتمع القبليّ المختلط، وتعدُّ هذه الأبعاد ضرورة ملحة للبحث العلمي لرصدها ووضع سيناريو للتغيير والاستبدال في المنظومة الثقافيَّة للمجتمع مما يؤثر إيجابيًّا على ثقافة المشاركة للمرأة باعتبارها حصن الأسرة وذاكرة المجتمع.

- أضحى المجتمع السيناويّ مسرحًا للإرهاب الدُّوليّ المنظَّم منذ بداية القرن الحادي والعشرين، اشتدت وطأته مع تصاعد جماعات العنف المسلح والأيديولوجية الغربيَّة بضرورة تفتيت وإعادة تقسيم الوطن العربيّ وفقًا للمصالح الدوليَّة الجديدة التي باتت في الأفق تتشكَّل بين ثلاث دول إقليميَّة هي تركيا وإيران وإسرائيل؛ لفرض النفوذ الإمبريالي على الدول العربيَّة بمساعدة قطر وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكيَّة؛ وتعدُّ سيناء الإشكاليَّة التي لو سقطت يتهاوى معها بقية أجزاء الوطن العربيّ وعلى رأسهم الدول الخليجية؛ الأمر الذي فرض علينا كباحثين إعادة هيكلة لقضايا المجتمع السيناويّ ضمن طرح وتحليل أبعادها في ضوء المتغيرات الدوليَّة والإقليميَّة التي فرضت علينا البحث في ذواتنا لتقويتها، وتعدُّ المرأة هي العمود الفقري للمجتمع البشري والمكون الأساسي في تقويته ونمائه. وتعدُّ المرأة في المجتمعات التقليدية البوتقة الثقافيَّة التي تنهل منها الأجيال القيمَ والعادات والتقاليد وأساليب الحياة وأنماط السلوك؛

الأمر الذي يفرض على الدِّراسة رصد الأبعاد المجتمعيَّة وآلياتها من أساليب الحماية والرعاية الاجتماعيَّة والتمكين الاقتصادي الذي يُمكِّن المرأة من رفع وعيها بذاتها وبالتالي وعيها المجتمعيّ؛ مما يحقق تشكيل توجهاتها السياسيَّة ويفعِّل مشاركتها السياسيَّة بجميع أنماطها؛ لتكون بذلك قوة قادرة على بناء مجتمعها بما يتوافق وأهدافه ومصالحه الوطنيَّة.

- تضارب البيانات الإحصائيَّة وقلتها فيما يتعلق بالمرأة وتهميش ملمحها الإحصائي خاصة في المجال السياسيّ؛ الأمر الذي يحتاج رصده خاصة بعد ما شهدته مصر من حراك سياسيّ بعد أحداث 25 يناير/30 يونيه لرصد مشهد المشاركة السياسيَّة لدعم الوطن؛ الأمر الذي أوضحه سياقها التاريخي.

ثانيًا: أهداف الدِّراسة:

وفق طرح الدواعي الأساسية من قضايا مثارة تعد أهمية علمية وعملية لسبر أغوار إشكاليَّة ثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة ضمن مجموعة من الأهداف، تسعى الدِّراسة الرَّاهنة إلى تحقيقها يمكن إجمالها فيما يأتي:

الهدف الرئيسي: "التعرُّف على محددات الثَّقافة السياسيَّة للمرأة المصريَّة عامَّة والسيناويَّة خاصة". ويندرج منه مجموعة أهداف فرعية تحاكي الأبعاد المجتمعيَّة التي شكَّلت مكوِّن ثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة **تتناول:**

- تحليل السياق التاريخيّ لثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة المصريَّة عبر القرون.
- التعرُّف على الخصائص الاجتماعيَّة والديموجرافية لمجتمع سيناء.
- تشخيص أزمة الممارسة الثقافيَّة وأزمة الهُويَّة في مجتمع سيناء.

وبناءً على الطرح السَّابق فإن الدِّراسة الآنيَّة تبحث في ثقافة المرأة السيناويَّة باعتبارها نتاجًا لأوضاع مجتمعيَّة بنائيَّة وثقافيَّة حددها السياق التاريخيّ لإقليم سيناء وخصوصيته؛ الذي ساهم في تدشين منظومة ثقافيَّة معبِّرة عن فلسفة المكان والزمان كاشفة لمحدداتها القيمية في قوانينها الحاكمة وشرعيتها بين القبائل وأساليب الضبط الاجتماعيّ وممارساته على أبناء القبائل باختلاف أنماطها وطوائفها وتشارك الدَّولة في المنظومة الحاكمة في سيناء من خلال مجموعة السياسات الاجتماعيَّة المختصَّة بالرعاية والحماية؛ وتعدُّ تلك الأبعاد الاجتماعيَّة المؤثر في المكون الثقافيّ للمرأة ومؤشراته الموضحة ضمن المواطنة والهُويَّة المصريَّة؛ الأمر الذي يجعلنا نطرح القضايا التنظيريَّة المفسرة لإشكاليَّة الدِّراسة الرَّاهنة.

ثالثًا: الاقتراب النظري: رؤية نقديَّة لأبعاد بنائيَّة

قدمت الدِّراسة طرحًا من أدبيات المنظور الراديكالي الذي يعتمد في تفسيره لقضية ثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة على **قضيتين: تعرض الأولى** انتماءه للمنهج التاريخي وتركيزه على الحتمية التاريخيَّة للأدوار الخاصة بالجنسين وخصوصية علاقات الاستغلال والتبعيَّة وعدم المساواة، التي تجابهها المرأة في المجتمعات التقليدية –ويعدُّ المجتمع السيناويّ نموذجًا لها– خاصة عند أداء دورها في العمل العام؛ لعدم الفصل بينه وبين طبيعة دورها الأسري. واعتمد المنظور النقديّ في تحليله وتفسيره لقضايا النوع على رؤى "صراع القوى" من خلال المنظور الطبقي والنوعي ضمن رصده وتحليله لأوضاع المرأة؛ باعتبارها نتاجًا لفجوات بنائيَّة اختص بها عاملها الموضوعي ولم يقصر تحليله على العامل الذاتي المختص

بالموروث الثقافيّ وتداوله ضمن عمليات التنشئة الاجتماعيَّة ووسائطها ووسائلها المتبعة عبر الأجيال [1] **وتختص القضية الثانية** –التي يتبناها الاتجاه الراديكاليّ في تفسيره لقضايا المرأة – بما يقدمه من نقد للاتجاه الوظيفي بروافده من النظرية السياسيَّة باعتبارها أدوات تحليلية لقضايا المرأة؛ لاستطراده في ضرورة الأدوار الطبيعية التي تقوم بها المرأة؛ الأمر الذي أدى إلى عجزه في تقديم رؤية بنائيَّة شاملة لقضايا المجتمع؛ لإقصائه تاريخه السياسيّ الذي يدعم التقسيم النوعي والطبقي؛ مما أفقد المرأة تقاسم السلطة مع الرجل وعزلها عن ممارسة دورها السياسيّ [2] واستغلالها لصالح الهيمنة الذكورية، التي تعد جزءًا من الإطار الفلسفي للأنظمة السياسيَّة في المجتمعات البشريَّة عمومًا وبروزها بوضوح لدى الدول النامية، التي ألقت بظلال تبعيتها لعصور طويلة من الاستعمار وهيمنة النظام العالميّ على مقدراتها؛ على تنامي أنماط متباينة من المتناقضات بمستوياتها النوعية والطبقية؛ الأمر الذي أنتج فئات هامشية Marginal في المجتمع. ويعدُّ ذلك نتاجًا لحصادها مستويات أدنى من الموارد الاقتصاديَّة وفرص غير عادلة في التعليم كمًّا وكيفًا؛ مما أدى إلى عزلتها السياسيَّة؛ لاستلاب حقوقها وتغييب أدوارها في الحياة العامَّة [3].

وتتصدر المرأة الفئات المسلوبة حقوقها؛ لافتقادها الشرعية الاجتماعيَّة لذاتها مما دعا إلى تهميشها سياسيًّا. وقد أدى غياب تشريعات قانونية وإجراءات تنفيذية –تفعل تواجد المرأة في الحياة السياسيَّة ومراكز صنع القرار– إلى تكريس وضعها المتدني؛ وذلك للفروق النوعية والطبقية التي تكرسها سيادة المنظومة

الثقافيَّة التقليدية وسياسات اللاتكافؤ التي لا تختلف كثيرًا في مجتمعنا العربيّ من دولة لأخرى.

وتطرح الدِّراسة الآنيَّة ثلاثة سيناريوهات تشكِّل الأطر المنهجية لتشكيل وعي المرأة السيناويَّة في ضوء عرضها لكرونولوجيا الأبعاد الثقافيَّة والبنائيَّة والتي تتناول **السيناريو الأول:** السياق التاريخي الذي شكَّل ثقافة المرأة المصريَّة عامَّة والسيناويَّة تباعًا. ويعرض **السيناريو الثاني:** خصوصية مجتمع سيناء وخصائصه الديموجرافية. **ويطرح السيناريو الثالث:** البنية الثقافيَّة وأزمة الهُويَّة؛ حيث يعد مجتمع سيناء ذا خصوصية حضارية ودينية شكَّلت منظومته الثقافيَّة؛ ولذا نتناول أوضاع المرأة به في سياقها البيئي والقبليّ والثقافيّ باعتبارها محددات وأبعادًا اجتماعيَّة شكَّلت مكونها الثقافيّ بشقيه السياسيّ والاجتماعيّ.

رابعًا: كرونولوجيا الأبعاد الثقافيَّة والبنائيَّة وثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة:

السيناريو الأول: السياق التاريخي للثقافة السياسيَّة للمرأة المصريَّة:

إن المتتبع لمسيرة المرأة المصريَّة على مر العصور التاريخيَّة المتعاقبة ونضالها من أجل الحصول على حقوقها السياسيَّة والاجتماعيَّة والقانونية والثقافيَّة، يجدها تأخذ مكانتها في الصدارة وتقاسم الرجل الشراكة في إنجازات حضارتنا الفرعونيَّة القديمة التي أولتها موضع القديسة.

عند استعراض ملامح تاريخ المرأة في عصور الحضارة الفرعونية القديمة على الصعيد السياسيّ، نجدها وصلت إلى أرفع المناصب السياسيَّة بما فيها تولي حكم البلاد وذلك بداية من الملكة "ميريت نيت" * التي حكمت مصر في نهاية الأسرة الأولى، التي يعود إليها الفضل في تنظيم الدولة بعد فترة من الاضطراب في بناء الدولة المصريَّة، مرورًا بأم الملوك كما لُقّبت "خنت كاوس" التي حكمت تقريبًا في عام 2400 ق.م في عصر الأسرة الرابعة وتولى ثلاثة من أبنائها حكم البلاد. وحكمت مصر الملكة "نيتوكريس" أو "سوبك نفرو" إحدى ملكات الأسرة السادسة اثنتي عشرة عامًا، بالإضافة إلى الملكة "سوبك نفرو" في الدولة الوسطى و"تاوسرت" من الأسرة التاسعة عشرة في زمن الدولة الحديثة. إلى أن تصدرت الملكة "حتشبسوت" ابنة الملك "تحتمس الأول" مشهد ملكات مصر القديمة شهرة واستطاعت أن تحقق إنجازات حضاريَّة من خلال تدعيمها لنفوذ مصر الخارجي ضمن العلاقات التِّجارية ونشر الثَّقافة المصريَّة في المحيط الإقليمي وتميَّز عهدها بالاستقرار والرخاء في عصر الأسرة الثامنة عشرة [4].

ولم يقتصر حصول المرأة على حقوقها السياسيَّة واقتسامها السلطة مع الرجل على الصفوة النسائية فقط ولكنها شملت كل الفئات الاجتماعيَّة من خلال إصدار التشريعات العرفية والعقائدية التي أعطت المرأة "حرية الاختيار" في جميع مناحي الحياة وأخصها شراكة الزوج واختيارها زوجها. وقد حدد النظام الحاكم في الدولة الوسطى ثلاثة معايير اعتبرها شروط الزواج واختصت بالحرية –توافر الإرادة– الوعي بالذات وهي شروط ملزِمة وقد تداولتها وثائق الزواج في الدولة الوسطى كما توضحها الوثيقة الآتية: "بما أن مشيئة الإله قد اقتضت أن يرتبط

أحدنا بالآخر برباط الزواج المقدس الصحيح وفقًا لتقاليد الرجل الحر والمرأة الفاضلة وقد وافق كل منا بمحض إرادته وكامل تصرفه وحرية اختياره؛ لكي تجيء إلى بيتي كامرأة حرة، على أني أقدر أنك قطعة مني فلا أقلل من شأنك ولا أهملك ولا أهجرك، إلا إذا اضطرني سبب شرعي هام فإذا حدث ذلك؛ فسأقوم بإعطائك حقك الشرعي الذي أمر به الإله" [5]. لن ننظر فقط إلى الحقوق التي أعطتها مواثيق الزواج للمرأة والتي تعد حقوقًا مشروطة بأداء واجبها تجاه زوجها كما أقرَّتها عقيدتها والتي أكدت إقرار مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين؛ وهو ما يؤكد أن المرأة لم تعطَ حقوق نسبيَّة، ولكنها حصدت ما علاه لأنها تعد ضمن المقدسات[6] في السياق الثقافيّ الفرعوني.

إن تناول ثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة المصريَّة ضمن سياقها التاريخي تأكيدًا لفترات الازدهار التي عاصرتها المرأة وتصدَّرت فيها المشهد السياسيّ والاجتماعيّ وفي المقابل فترات الركود والتدني التي عايشته إبان الاستعمار بمختلف أنماطه؛ الأمر الذي توضحه فترات الحكم البطلمي والروماني والبيزنطي الذي سلب حقها في التصرف في شئونها الخاصة وما تتضمنه من ممتلكاتها كما هو متبع في تشريعاتهم؛ الأمر الذي أثَّر على حقوق المرأة المكتسبة؛ برغم مناهضة التقاليد المصريَّة الفرعونية بيد أن تلك العصور تميزت بتدني مكانة المرأة المصريَّة وسلب الكثير من استحقاقها [7].

وعندما اعتنق المصريون المسيحيَّة ثم الإسلام ترسَّخ في وجدانهم القيم السامية التي أقرتها ودعت لها الأديان السماويَّة التي أعلت من قيم الحريَّة والمساواة والعدالة الاجتماعيَّة واحترام الإنسان بغض النَّظر عن عرقه أو جنسه، واحتلت

المرأة مكانة متميزة أعلت من قدرها وتكريمها وخصوصيتها في ذمة مالية منفصلة، ولم تهتز تلك المكانة إلا في عصور الضعف والانهيار والتي تميزت بمنظومة ثقافيَّة مغايرة لخصوصية المجتمع المصري وميراثه الحضاري [8].

وقد احتفظت ثقافتنا السياسيَّة بهذا التراث الضخم الذي يحمل في طياته فترات ثقافة سيادة للمرأة وأخرى مراحل عبودية قد عاشتها مع الوافد الغربيّ، اقتسمت بينهما حالة حصادها لحقوقها المجتمعيَّة ومشاركتها الرجل السلطة والأخرى سلبتها حتى حق الحياة. وتعد خصوصية ثقافتنا السياسيَّة أنها تحتفظ بكل ما هو أصيل ووافد؛ لتكون طبقاتها الأركيولوجية؛ لتستقي كل فترة تاريخيَّة النسق القيمي الذي يتوافق مع أيديولوجية النظام الحاكم المردود الشرعي لطبيعة النظام العالميّ وهيمنته على مقدرات الشعوب.

وتُرجع بعض الدِّراسات تدني وضعية المرأة في القرن التاسع عشر إلى طبيعة النظام الرأسمالي العالميّ وآليَّات تفاعل البنية الاقتصاديَّة الاجتماعيَّة التي نتج عنها تراجع اقتصاد الكفاف لصالح اقتصاد السوق، وبرز التفاوت الطبقي والتمييز ضد الفئات المهمّشة سواء لجنسهم أو عرقهم إلى جانب تداول مفهوم الأدوار النمطيَّة والفصل بين السلطة العامَّة والخاصة [(9)]. وكرد فعل طبيعي لتدهور أوضاع المرأة –كأحد مخلفات الاستعمار– ظهرت حركات التحرر الوطني والتي رسمت للمرأة حق التحرر مثل وطنها. وقد تميزت تلك الحركات باستنارة زعمائها الذين اهتموا بقضايا المرأة كجزء من قضايا الوطن وفي صدارتهم الشيخ محمد عبده الذي احتضن حركة تحرر المرأة داعمًا ذلك بخطاب ديني كاشف عن صحيح الدين؛ حتى يتخطى المجتمع كل محاولات الارتداد؛ مما أسهم في تشكيل نهضة

نسائية ثقافيَّة سبق أن دعا إليها كل من رفاعة رافع الطهطاوي ثم قاسم أمين اللذان قادا مسيرة التنوير والإصلاح مع الشيخ محمد عبده. وقد اتخذت هذه الحركة نهجًا معتدلًا في تناولها للواقع المأزوم للإنسان المصري بقضية تحرير المرأة [10]. وبصعود الحركة المناهضة لاستلاب حقوق المرأة، فإن المنظومة الثقافيَّة المصريَّة قد اجتازت مرحلة تجربتها المؤلمة مع الغزو وتوجهاته المتدنية لوضع المرأة وثقافة المشاركة السياسيَّة لها.

ومع مطلع القرن العشرين بدأت المرأة المصريَّة تقود معارك تغيير وضعها المتدني بلا وكالة لأحد وقادتها رائدات الحركة النسائية الثقافيَّة أمثال لبيبة هاشم[*]، ملكة سعد[**]، فاطمة رشدي وهن رائدات حرية التعبير والحرية السياسيَّة للمرأة وأول من نادين بسفور الأسماء للنساء الكاتبات؛ حيث اعتبرن استخدام الكاتبات لأسماء مستعارة يدني من قدرهن ويحجب عنهن حرية الإنسان لفكره الحر ويؤدي إلى غياب صوت المرأة لاعتبار أنها كائن مهمش في الحركة السياسيَّة والفكريَّة؛ ولافتقادها الشرعيَّة الاجتماعيَّة المؤيدة للرجل، وقد تناولت الكاتبات وضع المرأة في مقالاتهن مؤيدات تفعيل دورها السياسيّ والاجتماعيّ [11] ضمن سرد تاريخي للثقافة السياسيَّة في العصور القديمة وما منحته للمرأة من قدسية أظهرتها في توليها أرفع المناصب [12].

ومع تنامي الحركة النسائية المناهضة لأشكال التمييز في المجتمع المصري طرحت رؤى فكريَّة حول مفهوم الحرية ومفرداته السياسيَّة والاجتماعيَّة والموروث الثقافيّ وتأثيره على أدوار المرأة، ولم يقتصر تاريخ المرأة المصريَّة المناهضة لآليات تهميشها وعزلها من الحياة السياسيَّة على هؤلاء الرائدات؛ إذ

يُسطر تاريخ التحرر النسائي بالكثيرات اللاتي دافعن عن المرأة وحقوقها كل منهن حسب قدراتهن؛ فالأميرة "فاطمة إسماعيل" راعية الجامعة المصريَّة، "نبوية موسى" رائدة معارك تعليم البنات (1886–1951) فقد أودعته ضمن أولويات العمل الوطني وقضاياه المنوط بالتحرر من الاستعمار وتصدت بقوة لمحاولات النيل من حقوق المرأة وحجبها، ونشرت مقالًا في مجلة البلاغ 1927 معنونًا "التعليم في مصر ومن يجب أن يتولى إدارته" وهاجمت فيه إدارة الاستعمار لمنظومة التعليم وطالبت بعودة السيادة المصريَّة على التعليم [13].

لقد تناولت الحركة النسائية وحركة التنوير والإصلاح أهدافًا عامَّة لإعادة الروح السياسيَّة للمرأة مرة ثانية بعد أن طمسها الاستعمار. وقد تناولته ضمن اهتمامهن بالتعليم وقيمه وأساليبه ودوره في تنشئة الفتيات وإصلاح الفكر السلفي لدى المرأة عن دورها المجتمعيّ من خلال التناول المستمر لقضايا المرأة وتحسين صورتها المجتمعيَّة وتقديم منظومة ثقافيَّة تناهض الردة الفكريَّة وتسهم في رفع وعي المرأة بذاتها، يبدو أنه مُقدر للمرأة المصريَّة محاولات إزاحة آثار المنظومة الثقافيَّة البالية؛ فإن حركات الإصلاح التي تبناها "محمد عبده" الشيخ الجليل ورفاعة الطهطاوي المفكر والعالم المستنير منذ ما يقرب من قرن منددين بتبعية المرأة ووكالتها للرجل في جميع شئونها ومنادين بتحررها من الأفكار السلفيَّة والتابوهات التي لا زالت مفروضة في مجتمعنا ولن تتغير حتى تتغير السياسات الاجتماعيَّة في مصر والتي تتبنى المضامين والإجراءات ذاتها وجمود التشريعات التي تحتاج إلى طفرة نوعية، بات من اليسير تداركها من قبل النظام الحاكم لإصلاح ما جُرف من الشخصية المصريَّة في إقليم سيناء نتاج الاستعمار

الإسرائيلي وتداعياته حتى الآن. ولا يتأتى الإصلاح إلا من خلال التعليم وإعلاء قيمة المواطنة بجميع حقوقها وفرض السيادة المصريَّة بجميع أنماطها.

لقد أسفر السياق التاريخي للثقافة السياسيَّة للمرأة المصريَّة عن ارتباطها بمحددات ديموجرافية وطبقية؛ الأمر الذي أوضحته رائدات العمل النسائي في القرن المنصرم؛ فإن أغلبهن ينتسبن إلى الأسرة العلوية وقد توافقت مع توجهاتهن الفكريَّة المرأة الحضرية؛ لأنها الأكثر تعليمًا ووعيًا بدورها بحكم الإقامة مقارنة بالمرأة الريفية؛ الأمر الذي أقصى السواد الأعظم من النساء وبالتالي تهميش قضاياهن لصالح مكاسب الصفوة النسائية؛ وهو ما أفصح عنه تاريخ الحركة الوطنية المصريَّة. وينتقل سيناريو السياق التاريخي لثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة إلى عرض واقعها ومحدداتها من الأبعاد الاجتماعيَّة باعتبارها السياق الذي يسهم في تشكيل المكون الثقافيّ والوجداني للمرأة باعتباراته المانعة أو المانحة ضمن عرض خصوصية المجتمع السيناويّ وخصائصه الديموجرافية وفقًا للبيانات الإحصائية المسجلة.

السيناريو الثاني: خصوصية مجتمع سيناء وخصائصه الديموجرافية:

جدول رقم (1)

يوضح أعداد السكان وفقًا للنوع بمحافظتي شمال وجنوب سيناء في 2014/1/1

المحافظة	ذكور	إناث	جملة	%
شمال سيناء	218,628	203,356	421,984	0,5
جنوب سيناء	108,357	56,217	164,574	0,2
إجمالي الجمهورية	43,788,112	41,994,853	85,782,965	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامَّة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، 2014.

الخصائص السكانيَّة والاجتماعيَّة: يوضَّح الجدول رقم (1) أعداد السكان في سيناء مقارنة بإجمالي المجتمع المصري؛ حيث بلغ عدد سكان سيناء، طبقًا لتعداد العام 2014 نحو 586,558 نسمة – يقطنون في مساحة 61,000 كم – منهم 421,984 نسمة في محافظة شمال سيناء سجل عدد الذكور 218,628 نسمة، مقابل 203,356 نسمة للإناث، وسجلت محافظة جنوب سيناء التعداد الأقل؛ حيث سجل 164,574 نسمة منهم 108,357 للذكور مقابل 56,217 للإناث، وتمثِّل نسبة سكان سيناء 0,7% تقريبًا من إجمالي الجمهورية؛ الأمر الذي يكشف تضاؤل الكتلة السكانيَّة مقارنة بالمساحة الكليَّة لسيناء المسجلة 6% من إجمالي مساحة مصر، ويؤدي تضاؤل الكتلة السكانيَّة إلى التباينات الديموجرافية التي تسهم في تعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث يعيش نحو 80% من سكان سيناء على طول الساحل من بئر العبد إلى رفح. وقد أثرت في نمو

السكان في سيناء مجموعة من العوامل، في مقدمتها العوامل السياسيَّة والحربيَّة؛ حيث تعد سيناء أكثر مناطق مصر تعرضًا للحروب وحركة الجيوش؛ الأمر الذي جعلها منطقة تذبذب سكاني تتأرجح دومًا بين إخلاء وإعادة التوطين رغم مواردها الطبيعية، ويأتي توزيع السكان وفقًا لتضاريس سيناء ومصادر المياه؛ حيث تقطن غالبية السكان في المناطق الشمالية المطلَّة على البحر المتوسط، وتشمل مناطق العريش ورفح، والشيخ زويد، وبئر العبد والقنطرة. وهي تعتبر مراكز التجمع الأساسية للسكان، ثم السهل الساحلي الممتد على طول خليج السويس، ويشمل مناطق الطور وأبو رديس وأبو زنيمة ورأس سدر [14].

وينتمي أهل سيناء إلى عدة قبائل بدوية تبلغ 12 قبيلة يتراوح تعداد كل منها ما بين 500 نسمة و12 ألف نسمة. وتتركز هذه القبائل في المناطق الساحلية شمالًا، وفي المناطق الواقعة في الشرق من القناة وخليج السويس أبرزها قبيلة الترابين وتعد القبيلة الأكبر في سيناء والنقب، وقبائل: سواركة، والتياها، والحويطات، والمساعيد، من قبيلة هذيل العدنانية ويشكل البدو 60% من سكان سيناء وتعود جذورهم إلى الجزيرة العربية واليمن، وفلسطين، 40% قادمون من وادي النيل والدلتا للعمل في مجالات السياحة والزراعة. ويعد سكان سيناء الامتداد الطبيعي لقدماء المصريين ويتميزون بشدة تمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم البدوية التي تمثِّل لهم تراثًا ثقافيًّا مهمًّا يحرصون على إحيائه والمحافظة عليه، مثل القضاء العرفي، الذي يعد قضاء خاصًّا بالقبائل البدويَّة، وله قواعده وإجراءاته، التي تتمثَّل في الاحتكام إلى أشخاص بعينهم، تخصص كل منهم في نوع من الجرائم يعرف أحكامها والعقوبات المقررة للجرائم [15].

وقد ساعدت البيئة الجغرافية والخصائص الديموجرافية والثقافيَّة للسكان بالإضافة لقصور السياسات الاقتصاديَّة على زيادة مؤشرات الافتقار، كما أكدته إحدى الدِّراسات المعنيَّة بشأن سيناء على تراجع نصيب الفرد من الاستثمارات الحكومية والخاصة؛ لتضاؤل نسبتها وضعف مساعدات الدول المانحة بالمقارنة بمحافظة القاهرة، يضاف لذلك صعوبة الإجراءات المتبعة للتسهيلات الائتمانية وصعوبة الحصول على قروض للمستثمرين بالنسبة للاستثمار التنموى في سيناء، مقابل استمرار توجيه البنوك قروضها للمشروعات السياحيَّة فقط، فضلًا عن عدم توافر المرافق والبنية الأساسية، وهو ما يحتاج إلى استثمارات ضخمة لا يمكن أن يتحملها المستثمر؛ الأمر الذي يؤدي إلى تدني أوضاع التنمية في سيناء مما يؤدي إلى زيادة معدل البطالة والهجرة، خاصة بين شباب البدو؛ حيث بلغت نسبتها 6,4% في شمال سيناء مقابل 4,6% في جنوب سيناء، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل الإعالة، مؤكدًا تفاوت مؤشر التنمية البشرية في سيناء للدرجة التي وضعت شريحة من السكان تحت خط الفقر، وتعد المرأة الأكثر تأثيرًا لمعدلات الفقر والبطالة والإعالة [16].

وقد أوضحت تقارير البنك الدولي، والأمم المتحدة؛ تزايد حالة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ لزيادة الصراعات السياسيَّة، وضعف أنظمة المساءلة وارتفاع معدلات البطالة التي تتعدى 15% وزيادة التفاوت المعيشي، بين الشرائح الاجتماعيَّة، وفروق هائلة بين شرائح الأغنياء؛ الأمر الذي يؤدي إلى اضطرابات عامَّة تؤثر على الفقراء والأغنياء معًا مما يشكِّل تهديدًا مستمرًا لأنظمة تلك الدول التي تزداد فيها تلك الهوة الطبقية المتنامية بين شرائح المجتمع ولا

يقتصر الأمر على تهديد البنى الاجتماعيَّة وإنما أصبح يمثل تهديدًا لمصالح الطبقة الرأسمالية العالميَّة [17].

إن التحديات التي تواجه سيناء وتسهم في تشكيل المكون الثقافيّ والسياسيّ لمواطنيها ليست قاصرة فقط على بعدها الاقتصادي والاستثماري والجغرافي ولكن الأكثر تأثيرًا هو وجود قطاع كبير من أبناء سيناء لا يستطيعون استخراج جوازات سفر إلا بعد تقديمهم إثباتًا لهويتهم المصريَّة، وأوضحت الدِّراسة التي أجراها مركز الدراسات المستقبلية لمجلس الوزراء أن نحو 26% من سكان سيناء ليست لهم بطاقات شخصيَّة أو رقم قومي، وهو ما يكشف عن أنهم لا يحملون الجنسيَّة المصريَّة وتداعياتها السلبيَّة على انتماء المواطن السيناويّ لوطنه؛ لاستشعاره بمواطنته المنقوصة؛ ليصبح بذلك صيدًا سهل الاستقطاب من الجماعات الجهادية المتواجدة منذ سنوات طوال بسيناء، وهو الأمر الذي فرض علينا في دراسة ثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة أن نقدِّم تحليلًا شاملًا؛ لأن قضيتنا في سيناء لا تتجزأ لأنها وثيقة الصلة بالأبعاد البنائيَّة والثقافيَّة وملامحها القبلية في ظل البعد الحدودي لمجتمع سيناء مع دول الجوار التي تشاركهم قبائلهم. فإنَّ المنظور العلمي في تناول الظواهر السياسيَّة والاجتماعيَّة يختلف وفقًا لبيئتها الجغرافيَّة وتشكيلتها الثقافيَّة التي تدشنها في مجتمع سيناء بعدها القبليّ الممتد إلى جذوره الدوليَّة؛ الأمر الذي يدعونا إلى إلقاء الضوء على ملف أزمة البنية الثقافيَّة وأزمة الهُويَّة المصريَّة في مجتمع سيناء التي يمارس عليها الآن حربا دوليَّة على نموذج الهُويَّة.

السيناريو الثالث: البنى الثقافيَّة والمواطنة المنقوصة:

طرح السجال الدائر حول التركيبة الثقافيَّة للمجتمع المصري منذ أكثر من مائتي سنة **معضلتين اختصتا بجدل المواطنة وعلاقتنا بالآخر** وقد اختلف مضمونهما وأساليب ممارستهما حسب النموذج الثقافيّ بمضمونه القيمي ومعاييره السلوكيَّة الذي يستدعيه النظام السياسيّ من تركيبته الأركيولوجية للثقافة المصريَّة شريطة توحُّده مع طبيعة توجهاته السياسيَّة وأهدافه المعلنة وحدود علاقته بالمواطنين الكاشفة لمساحة الحقوق الممنوحة والواجبات المفروضة التي تظهرها الأبعاد المفعَّلة للمواطنة بمضمونها القانوني، السياسيّ، الاقتصادي، والاجتماعيّ، وباستعراض ملامحها نجد أن المواطنة القانونية تعنى بالمساواة بين المواطنين باختلاف عقائدهم وأعراقهم وألوانهم وأجناسهم التي نجدها منقوصة في سيناء، وتشتمل المواطنة السياسيَّة على الحقوق السياسيَّة – المدنية – وأهمها الحق في الانتخابات والترشيح والتنظيم وتنطوي الحقوق المدنية على الحريات الشخصية كالحق في الأمان والخصوصية والاجتماع، والحق في التعبير وتشكيل تنظيمات مدنية وفي مقدمتها تكوين الأحزاب السياسيَّة والنقابات والمنظمات غير الحكومية والمقاومة السلمية والحق في محاكمة عادلة. أمَّا المواطنة الاجتماعيَّة فتشمل جملة الحقوق الاقتصاديَّة – الاجتماعيَّة وتمتد إلى الحقوق المرتبطة بممارسة العمل مثل الحصول على أجر عادل، والحق في الأحزاب والتفاوض الاجتماعيّ [18] وغيرها من جملة الحقوق الممنوحة للمواطنة والتي اختلفت مساحتها تبعًا لطبيعة المخرجات السياسيَّة لكل حقبة تاريخيَّة ووفقًا للبعد الجغرافي والتي نجدها مهمشة لبعض الفئات في مجتمع سيناء ويتوحد فيها عنصرا المجتمع؛ الرجال والنساء.

وعند استعراض ملمح الحقوق الممنوحة للمواطنة في المجتمع المصري والتي شكل سيجالها بعدها التاريخي نجدها تراوحت بين البزوغ والتدعيم كما حدث في عهد "محمد علي" ومحاولته لتذويب الانتماءات حتى يحقق التكافل الوطني برغم افتقاد الثَّقافة الشعبيَّة لجذورها، وجاءت ثورة 1919 لتكرِّس مفهوم المواطنة وتُحدث اندماجًا لقوى الشعب ومساواة تخلق إجماعًا شعبيًّا حول الأهداف. ثم توالت عصور أفقدت المواطنة بعضَ خصائصها تدريجيًّا؛ فبرغم تحقق الجانب الاقتصادي للفئات المهمشة بعد ثورة (1952 – 1970) إلا أن المواطنة كانت مبتسرة لإهمال الجانب السياسيّ والمدني بها، وجاءت **المرحلة الثالثة** ممثَّلة في الحقبة التاريخيَّة من 1971 إلى العصر الحالي ليختبر المجتمع المصري المواطنة المغيبة وتديُّن الحركة السياسيَّة، والتأكيد على قيم المواطنة نظريًّا وغيابها عمليًّا إلى جانب الاعتقالات العشوائيَّة والمحاكم العسكريَّة والاعتداء على استقلال القضاء، ومعاداة معظم النقابات المهنيَّة، وتغييب الإرادة الشعبية في الانتخابات المتعاقبة [19]. لقد عبرت تلك العهود ارتباط كل منها بطبيعة المرحلة بمتغيراتها العالميَّة والمحلية التي أثرت أيضًا على معضلة (نحن والآخر) وطرحت معها **أربع استجابات** نمطية لمواجهة تلك المعضلة.

الاستجابة الأولى عبَّرت عن المحاكاة للثَّقافة الغربيَّة في مصادر قوتها ممثَّلة في عصر الخديوي إسماعيل، وحديثًا عصر السادات [20]، وجاءت **الاستجابة الثانية** نمطيَّة ترفض كل ما هو غربيّ مقابل التشبث بالأصالة، وعبرت **الاستجابة الثالثة** عن طبيعة توفيقية تقوم على حماية هويتنا والحفاظ عليها بتزكيتها ودعمها في مواجهة الآخر وبما يحافظ على الشخصية الوطنية والقومية

وترمز تلك المرحلة في تاريخنا المصري الحديث إلى محمد علي وجمال عبد الناصر [21].

وتأتي الاستجابة الرابعة لتعبِّر عن إشكاليَّة كبرى تواجه المجتمع المصري حاليًّا تشير إلى حالة انفصام ثقافيّ لغياب هيمنة أي من الاستجابات النمطيَّة المشار إليها، بل هناك ازدواجية في الاستجابة؛ حيث يحاول نصف المجتمع التمسُّك بالمعاصرة والثَّقافة الغربيَّة والنصف الآخر يرفضها ويتمسَّك بالتيار السلفي المتزمت الذي يحاول أن يعيد تشكيل الوجدان والعقل القومي بما يتوافق والتيار السلفي [22] وهو ما حدث في سيناء منذ أكثر من ثلاثين عامًا ويتواجد الآن في المجتمع المصري، استطاع تقسيم الأسرة الواحدة إلى أكثر من تيار سياسيّ. وبرغم التباعد الزمني بين الاستجابات الأربع بيد أنهم أنتجوا تيارات سياسيَّة تناشد أيديولوجية كل منها على مسرح العمل السياسيّ المعاصر في مصر الآن ويعبِّر عنهم القوميون، الإصلاحيون، السلفيون والنظام القائم [23] وتمثِّل تلك التيارات القوى السياسيَّة الرسمية التي تعمل من خلال قنوات شرعيَّة أقرها النظام السياسيّ على مر عصوره المتتالية منذ عهد الخديوي إسماعيل وشكَّلت أحزابًا سياسيَّة تمارس الحياة السياسيَّة من خلالها [24].

وبرغم زخم الحياة السياسيَّة بأيديولوجيات متنوعة بيد أن قواعدهم الشعبية ضعيفة وقد يرجع ذلك إلى قصور هيكلي في البنية السياسيَّة يتناول أبعادها التشريعية والثقافيَّة؛ الأمر الذي أدى إلى تطور ديمقراطي مقيد أو موجه؛ لعجز النصوص الدستورية والقانونية وجمود المسار التشريعي في ظل قوانين استثنائية مقيدة للحريات تطبق في ظروف محددة لضمان كفالة السيطرة على المجتمع [25]،

وعلى الجانب الآخر تتجلى أزمة الممارسة الثقافيَّة في **عدة أبعاد** من أهمها: تناقص مستمر وتنازع عاصف بين المرجعيات العقيدية والأيديولوجية ممثلة في الخطاب الليبرالي، الخطاب الإسلامي، الخطاب القومي، الخطاب الماركسي [26]، ولم يكمن التناقض حول الأجندة السياسيَّة لكل منهم ولكنها خلافات حول دور الدولة في النظام الاقتصادي مرورًا بالموقف من الحركات الدينية وانتهاء بأنماط التحالفات في السياسة الخارجيَّة إلى جانب مهام وأهداف هيئات المجتمع المدني[27]، فهل ينحصر دورها في تقديم الخدمات أم يجب اضطلاعها بدور تغيير ثقافة وأبنية المجتمع نحو إعمال المشاركة والمحاسبية والمساءلة والتطور الديمقراطي.

غياب "ثقافة الآخر" كانت من أهمِّ العوامل التي أدت إلى هشاشة بنى الأحزاب السياسيَّة في ظل عدم اعترافها بالقيادات ودوران النخب والجماعات الأخرى والإقرار بالتعددية والتنوع في المصالح والمنطلقات الفكريَّة والعقيدية؛ الأمر الذي أفقدها الشرعية الاجتماعيَّة وأدى غياب الرؤية السياسيَّة إلى حالة استياء شعبي أنتج أكثر من 40 [28] حركة اجتماعيَّة معارضة تعيد اكتشاف السياسة بمنهج شعبوي وليس نخبويًّا ويشمل عضويتهم علمانيين، وإسلاميين، وليبراليين، ويساريين، وقوميين هدفهم التحول الديمقراطي، متخطٍ بذلك لثنائيات فاصلة حالت طوال عقود ماضية دون ظهور أجندة إصلاح وطنيَّة خارج السياق الرسمي؛ الأمر الذي يزيد الوعي المجتمعيّ بضرورة راديكالية زخم الحراك السياسيّ في مصر. إلا أن معضلات الحركات الاحتجاجية الجديدة تتمثل بالأساس في محدوديَّة الفاعلية فهي قاصرة على المثقَّفين ونشطاء المجتمع المدني بينما ما زالت الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة

تتأرجح بين العزوف والمشاركة [29] إلى جانب الضغوط الاقتصاديَّة التي تواجهها من جراء السياسات العالميَّة وقصور الإجراءات المحليَّة لمواجهة الاحتقان الاقتصادي في المجتمع؛ حيث تشير إحصاءات التنمية الإنسانية للوطن العربيّ إلى زيادة معدلات الافتقار إلى تلبية الاحتياجات الطبيعية وتبعًا لتحديد البنك الدَّوليّ لخط الفقر الذي قدره بـ380 دولارًا سنويًّا للفرد يصبح نصيب مصر من الفقراء (22.9%) ونسبة الفقر المدقع (7.4%) المحدد رسميًّا، في حين أن مسوح الدخل والإنفاق الأسري أكدت أن نسبة الفقراء في مصر زادت إلى أكثر من الضعف من حوالي (21%) إلى (44%)؛ مما يجعلهم ضمن فئات الحرمان البشري الشديد الذي يعاني منه أكثر من (800) مليون نسمة، نقص التغذية على مستوى العالم، يختص الوطن العربيّ بـ(34%) مليون نسمة، وهناك (100) مليون نسمة يمكن عدهم من الفقراء في المنطقة العربية، وتعد مصر تقريبًا ربع الوطن العربيّ [30] لتصبح الأكبر نصيبًا في الافتقار.

تقدم المعضلات السابقة طرحًا لطبيعة العلاقة الفوقيَّة القائمة بين النخب المصريَّة بأبعادها الحاكمة والمعارضة وبين القاعدة الشعبية العريضة التي تستشعر تهميشها في أجندة السياسات الاقتصاديَّة وافتقارها إلى الأمن الاقتصادي والغذائي والاجتماعيّ، وتداركها لغياب العدالة التوزيعية على مستوى الموارد والحقوق الممنوحة ومن دون تأمين لحقوق الفئات الأقل دخلًا ولحقوق المرمى بهم على هامش الاقتصاد والإنتاج في ظل مساحة الحرمان الممنوحة للغالبية العظمى من المجتمع؛ فقد أكدت معظم الدراسات الغربية التي أجريت في الوطن العربيّ على الأثر السلبيّ لإخفاقات المشاريع التنمويَّة وتراجع دور الدولة اقتصاديًّا واجتماعيًّا،

الأمر الذي يؤدي إلى تدني الأوضاع المجتمعيَّة وارتباط حركات العنف ببيئات اجتماعيَّة مفقّرة ومهمشة واتساع نفوذها وجمهورها الحركي، الوضع الذي يصعب معه التحكم في مجريات الوقائع [31].

إن المجتمع المصري يمر بفترة انتقالية يعبر بها للتحول الديمقراطي الذي يحتاج إلى مقومات دستورية أقرت وتشريعية وقانونية واقتصاديَّة لم يستكمل تدشينها بعد مجتمعيًّا؛ الأمر الذي يخلق معه تناقضات وصراعات تاريخيَّة قد تقودها بعض نماذج من قوى المعارضة وأصحاب المرجعيات الأصولية التي تتخذ من الشباب المفتقر إلى آليات البقاء وسيلة جيدة لتنفيذ أهدافهم.

الأمر الذي يفسِّر الحرب الضروس الآن في سيناء مضافًا إليها دوليَّة الحرب التي توضحها دخول أطراف ذات مصالح عقائدية وأيديولوجية وأخرى استيطانية التي تعد جزءًا من قبائل سيناء وكلها تدشن أنماطًا هُويَّة مغايرة لهويتنا المصريَّة، وتعد تلك الأبعاد هي التي تشكِّل ثقافة المشاركة السياسيَّة للمرأة في سيناء التي عرضنا لها في سياقها التاريخي والديموجرافي والقبليّ والثقافيّ في ضوء قضايا الهُويَّة السيناويَّة وأثرها على تشكيل التوجُّهات السياسيَّة ومنح المواطنة المنقوصة وتدشين حركات المرجعيات الأصوليَّة وارتباطها بحركات تفكيك الدول العربية لإعادة ارتسام المنطقة العربيَّة وفقًا للقوى العظمى الجديدة التي باتت تتشكَّل في الأفق، ونجد أطرافها في صراع السلطة في الدول العربية (ليبيا وتونس والعراق وسوريا واليمن والسودان) وتشكيلاتهم في سيناء ممثلة؛ ولذا ارتبطت دائمًا قضايا المرأة المصريَّة بقضايا التحرر الوطني وقديمًا مَثله الاستعمار واليوم أصبح استعمارًا فكريًّا وأيديولوجيًّا، وتعدُّ المرأة هي البوتقة الثقافيَّة للمجتمع يكون من

خلالها إما أن ندشن منظومة ثقافيَّة وطنية مستنيرة وإما تصبح المرأة دمية لترسيخ المنهج الأصوليّ والجهادي؛ لتصبح لدينا أجيال مشوهة تفتقد إلى الانتماء والولاء للوطن مصر، ولذا بات من الضروري لسيناء توثيق قضايا المرأة بأوضاعها المجتمعيَّة المحلية والإقليميَّة لخصوصية أرض سيناء لاعتبارها تركيبة اجتماعيَّة لا تتجزأ وتلك سمة المجتمعات القبلية والتي تتفق معها دول الجوار التي امتزجت بها أبعاد البنية الاجتماعيَّة لتشكِّل النوع في سياقات تاريخيَّة ثقافيَّة خاصة يزيد عليها أن سيناء "الشريط الحدودي الناري" لمجتمعنا المصري.

الهوامش

[1] Ring, jennif: "Modern Political Theory and Contemporary Feminism :A Dialectical Analysis" Albany: Stat university of New yourk, Press 1991, P.229.

- Brabant, Margarat ": Politics , Gender and Genre : the political thought of christine de pizan " . Baulder: Westview 1992 , P.240 .

[2] Faure, Christine :"Democracy Without Women : Feminism and the rise of Liberal individualism in France", Bloomington, Indiana University Press 1991, P.196.

[3] Webster, Andrew: "Introduction to the Sociology of Development" .2ed , Macmillan Education LTD London 1990, P.65.

* – ميريت نيت : تعنى محبوبة الإله نيت.

– خنت كاوس : عرفت بإمامة الأرواح.

– نيت إقرتى : تعنى إله السماء نوت الممتازة

– تا وسرت : تعنى القوية.

– سِوبك نفرو: تعنى جمال الإله سوبك، وكان يصمم فى مركز كومبو بمحافظة أسوان على هيئة التمساح.

– حتشبسوت : تعنى الأولى بين السيدات.

[4] هدى الصدة وآخرون "مسيرة المرأة المصريَّة" علامات ومواقف، القاهرة، دار إلياس العصرية، 2001، ص: ص 19–20.

[5] أحمد بدوي "في موكب الشمس" القاهرة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1995، ص: ص 192–193.

[6] ديروش نوبلكر: " المرأة الفرعونية " ترجمة: فاطمة عبد الله محمود، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص: ص 20: 25.

[7] أدولف أرمان وهرمان زانكه: " مصر والحياة في العصور القديمة"، ترجمة: عبد المنعم أبو بكر ومحرم كمال، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ص: ص 163: 165 .

[8] هدى الصدة وآخرون: "مسيرة المرأة المصرية،" مرجع سابق، ص13.

[9] روجيه جارودي وآخرون: " نقد مجتمع الذكور " ترجمة هنريت عبوده، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982، ص 52.

[10] محمد عمارة: " التمدن والحضـــارة والعمران " الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973، ص: ص 85: 87.

(*) أصدرت لبيبة هاشم مجلة فتاة الشرق عام 1906 واستمرت حتى عام 1939.

(**) أصدرت ملكة سعد مجلة "الجنس اللطيف" (1908–1921) وتناولت فيها المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجهها المرأة المصرية، وأفردت المجلة مساحة كبيرة لتعريف القارئ بإنجازات المرأة الغربية والعربية. وذكرت في أول مقالة لها تاريخ المرأة المصـــرية، وما آلت إليه في عصرها من وضع متدنى "لما كانت المرأة وهى الجوهرة الثمينة خاضعة لتأثير عدم النظام وأمست المصرية مزدرى بها بعد أن كانت المحترمة بين نساء العالم لدرجة لم تكن في الحسبان، وصارت كسقط المتاع بعد أن كان يشار إليها بالبنان. لبثت مدة وهى مسجونة لا لعلة إلا لأن الرجل اهتضم حقوقها، وأمات طيب آمالها وأبعدها عن الارتواء من مناهل العلم العذبة، فلما قيض الله لها أن تنال نعمة الدســـتور قامت تتعثر طالبة أن تعيش بكمال الحرية الحقيقية لا الوهمية، ســـائلة أن تنال حقوقها المهضـــومة وتبقى في كل أيامها غير مهانة، غير أن الســـواد الأعظم من بنات حواء الآن لم تزل تجهلن تلك النعمة التي أنعم الله بها علينا، فتصور أن الحرية هي التبرج والتزين بالملابس الفاخرة وجر ذيول الافتخار أو بالأحرى الزينة الخارجية والسير وراء هوى النفس، ولكنه لم يصب المرمى ولم يكن على هدى فيما تصوره؛ لأن الحرية هي أن نعرف مالنا وما علينا من الحقوق، فلا نهان ولا نباع كالأمة بثمن، ولا نكون ألعوبة في أيدى الجنس النشـــيط الذى يتصور أننا لم نخلق لنكون له عونا وإنما خلقنا لنكون في وهاد الذل راتعات نضرب كالأنعام ونحرم من الاشتراك معه في الأعمال النافعة العمومية، وما ذلك إلا لأن جنسنا اللطيف لم يزل في بلادنا في وهاد الذل راتعا، ولم يقو على النهوض إلى ترقية شـــئونه كالواجب عليه". كلمات تصف بها الكاتبة والرائدة النسوية حال المرأة المصرية في مجدها ووضعها الاجتماعي وموروث هي عليه باقية حاربته في كتاباتها.

[11] هدى الصدة وآخرون: "مسيرة المرأة المصرية" مرجع سابق، ص: ص 57: 58.

[12] آمال السبكي "الحركة النسائيَّة في مصر ما بين ثورتي 1919 و1952"، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1986، ص: ص 45– 55.

[13] عبد الرحيم علي: "سيناء إلى أين؟ دلائل ومؤشرات: خريطة الجماعات الجهادية"، القاهرة دراسة في المركز العربي للبحوث والدراسات 2013/12/29.

[14] المرجع السابق.

[15] المرجع السابق.

[16] يمكن الرجوع إلى:

http/www.acrseg.org -

– محمد السعيد إدريس: "مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية (2–2)"، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015.

https://rawabetcenter.com/archives/3105

[17] Convention on the Rights of the Child" (1989) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights.

[18] سامح فوزي: "المواطنة في الدساتير الإسلاميَّة أطروحات وإشكاليات". القاهرة، مجلة رواق عربي، ع47، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2008، ص45.

[19] منير جمعة "المواطنة وسياقاتها في التجربة الإسلاميَّة"، مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لحقوق الإنسان ،2008، ص76.

[20] Ibrahim A. Karawan: "Sadat and The Egyptian", international journal of middle East studies, Vol. 26, No. 3, 1994, p.p 262 – 263 .

[21] سعد الدين إبراهيم وآخرون: "الثقافة السياسيَّة والتَّطور السياسي في مصر"، اعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٤، ص1659.

، ص1659.

[22] المرجع السابق، ص1660.

[23] أمينة بيومي: "المرأة المصريَّة بين حقوق الإنسان وآليَّات القهر الاجتماعي"، القاهرة، حوليات آداب عين شمس، مج 34، 2006، ص84.

[24] Selma Botman: "Egypt from Independence to Revolution, 1919-1952" N.y. Syracuse university press, 1991, p.170.

[25] أحمد ثابت: "الديمقراطيَّة المصريَّة على مشارف القرن القادم"، القاهرة، المحروسة، 1999، ص67.

[26] المرجع السابق ص 99.

[27] عمرو حمزاوي "المعارضة المصرية ودلالات الاستحقاق الرئاسي"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، الأهرام، ع 20، 2005، ص 73.

[28] T.V، برنامج العاشرة مساء، دريم2 2008/5/28.

[29] عمرو حمزاوي "المعارضة المصرية ودلالات الاستحقاق الرئاسي"، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص74.

[30] أمينة بيومى "المرأة المصرية بين حقوق الإنسان وآليات القهر الاجتماعي"، مرجع سابق، ص 33، جزء أول.

أيضاً

Adam Preworski: "Democracy and the market : Political and Economic reforms in eastern Europe and Latin America" Cambridge university press 1991.

[31] عبد الإله بلقيز : "العنف والإرهاب والتنمية"، مرصد الإرهاب، 17 كانون الثاني، 2008.

- www.alerhab.net

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. محمد السعيد إدريس: "مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية (2-2)"، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015.
2. أحمد بدوي "في موكب الشمس" القاهرة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1995، ص: ص 192-193.
3. أحمد ثابت: "الديمقراطيَّة المصريَّة على مشارف القرن القادم"، القاهرة، المحروسة، 1999، ص67.
4. أدولف أرمان وهرمان زانكه: " مصر والحياة في العصور القديمة"، ترجمة: عبد المنعم أبو بكر ومحرم كمال، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص: ص 163: 165.
5. آمال السبكي "الحركة النسائيَّة في مصر ما بين ثورتي 1919 و1952"، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1986، ص: ص 45- 55.
6. أمينة بيومي: "المرأة المصريَّة بين حقوق الإنسان وآليَّات القهر الاجتماعي"، القاهرة، حوليات آداب عين شمس، مج 34، 2006، ص84.
7. ديروش نوبلكر: " المرأة الفرعونية " ترجمة: فاطمة عبد الله محمود، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص: ص 20: 25.
8. روجيه جارودي وآخرون: " نقد مجتمع الذكور " ترجمة هنرييت عبوده، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982، ص 52.

9. سامح فوزي: "المواطنة في الدساتير الإسلاميَّة أطروحات وإشكاليات". القاهرة، مجلة رواق عربي، ع47، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2008، ص45.
10. سعد الدين إبراهيم وآخرون: "الثقافة السياسيَّة والتَّطور السياسي في مصر"، اعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية 1994، ص1659.
11. عبد الإله بلقيز: "العنف والإرهاب والتنمية"، مرصد الإرهاب، 17 كانون الثاني، 2008.
12. عبد الرحيم علي: "سيناء إلى أين؟ دلائل ومؤشرات: خريطة الجماعات الجهادية"، القاهرة دراسة في المركز العربي للبحوث والدراسات 2013/12/29.
13. عمرو حمزاوي "المعارضة المصرية ودلالات الاستحقاق الرئاسي"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، الأهرام، ع 20، 2005، ص 73.
14. عمرو حمزاوي "المعارضة المصرية ودلالات الاستحقاق الرئاسي"، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص74.
15. محمد عمارة: " التمدن والحضارة والعمران " الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973، ص: ص 85: 87.
16. منير جمعة "المواطنة وسياقاتها في التجربة الإسلاميَّة"، مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لحقوق الإنسان ،2008، ص76.
17. هدى الصدة وآخرون "مسيرة المرأة المصريَّة" علامات ومواقف، القاهرة، دار إلياس العصرية، 2001، ص: ص 19-20.

18. هدى الصدة وآخرون: "مسيرة المرأة المصرية،" مرجع سابق، ص13.

19. برنامج العاشرة مساء، دريم2 2008/5/28.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Adam Preworski: “Democracy and the market : Political and Economic reforms in eastern Europe and Latin America” Cambridge university press 1991.
2. Brabant, Margarat ": Politics , Gender and Genre : the political thought of christine de pizan " . Baulder: Westview 1992 , P.240 .
3. Convention on the Rights of the Child” (1989) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights.
4. Faure, Christine :”Democracy Without Women : Feminism and the rise of Liberal individualism in France”, Bloomington, Indiana University Press 1991, P.196.
5. Ibrahim A. Karawan: “Sadat and The Egyptian”, international journal of middle East studies, Vol. 26, No. 3, 1994, p.p 262 – 263 .
6. Ring, jennif: “Modern Political Theory and Contemporary Feminism :A Dialectical Analysis” Albany: Stat university of New yourk, Press 1991, P.229.
7. Selma Botman: “Egypt from Independence to Revolution, 1919-1952” N.y. Syracuse university press, 1991, p.170.
8. Webster, Andrew: “Introduction to the Sociology of Development” .2ed , Macmillan Education LTD London 1990, P.65.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. http/www.acrseg.org
2. www.alerhab.net
3. https://rawabetcenter.com/archives/3105